



الحر اللاهب وسوء الخدمات يعطلان الحياة في بلدان عربية

كأس 3



يوأخيم لوف
مدرّب تاريخي وأيقونة ألمانية
تتحدّث مع ميركل

كأس 12



قوى متنافرة
تلتقي على إسقاط الحكومة السودانية

كأس 2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/07/01

20 ذو القعدة 1442

السنة 44 العدد 12106

Thursday 01/07/2021

44th Year, Issue 12106

العرب

الرئيس الجزائري يصدّم الإسلاميين بعرض محدود في الحكومة

صابر بليدي

قبل حراك الـ22 من فبراير 2019 لا زال مستمرا، في تلميح إلى عدم وجود تغيير حقيقي في ممارسات السلطة خاصة فيما يتعلق بالتعاطي مع الأحزاب السياسية. ولم يخف مقري طموح الحركة لاداء دور أكبر وأثقل في المشهد الجديد بالقول "حمس كانت تطمح إلى المشاركة في الحكم وليس الحكومة"، حين إشارة إلى رغبة الحركة الإخوانية في توسيع وجودها في مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية للدولة، وعدم اكتفائها بما كانت تؤديه سابقا بالوجود المحدود في الحكومة، واستدل على ذلك بكون حزب جبهة التحرير الوطني كان نافذا في مختلف المؤسسات كالمسؤولين والولاة ومختلف المناصب الحكومية. ويبدو أن تبون قد راوغ الإسلاميين بالتصريح الذي أدلى به لوسائل إعلام أجنبية حول عدم انزعاج السلطة من صعود الإسلاميين، حين قال إن "الإسلاميين في الجزائر يمثلون لقوانين الجمهورية، ولا يحملون مشروعا أيديولوجيا كما هو قائم في بعض الدول العربية والإسلامية".



عبدالرزاق مقري

عرض السلطة لا يسمح لنا بالتأثير في المسارات السياسية والاقتصادية

ويقول متابعون للشأن الجزائري إن هذا التصريح قد أوحى للإسلاميين أن السلطة في حاجة إليهم، قبل أن تحدث الصدمة ويتم تقديم عرض محدود لهم يعيدهم إلى حجمهم الحقيقي في البلاد، وحتى الوجود المنتظر للفصيل الثاني من الإخوان (حركة البناء الوطني) في الحكومة لن يغير في الأمر شيئا.

وبعد تعليقه لشعاعة الفضل في تحقيق الأغلبية البرلمانية، على التزوير الذي نرّه منه تبون، عاد مقري إلى انتقاد الحراك الشعبي خاصة الأحزاب السياسية المعارضة التي اتهمها بـ"خدمة أغراض حزبية ضيقة وأيديولوجية، مما مكن العصاة وبقياسا العصاة (جيوب نظام بوتفليقة) من استتراج الحراك وتحوير مضامينه". ويبدو أن مقري الذي استيق صدمة تبون بالإعلان المفاجئ عن عدم المشاركة في الحكومة يريد الإبقاء على جسور التواصل مع الشارع الجزائري من خلال ما أسماه بـ"أداء حمس لسدور المعارضة داخل البرلمان، والعمل على تكريس توافق سياسي وطني وفتح حوار شامل والذهاب إلى إجراءات تهدئة".

ورطة اسمها شهادة الأمير حمزة: مشكلة إذا حضر ومشكلة إذا غاب

ظهور ولي العهد السابق يعيد الجدل حول الشرعية داخل الأسرة المالكة



من يعرف الخطوة القادمة

وتكشف الرسائل عن محادثات بين الشريف حسن والأمير حمزة في مارس عندما شهدت البلاد موجة من الاحتجاجات على المصاعب المتنامية. ويشاع أن عوض الله الأردني من أصل فلسطيني نصح الأمير حمزة فيما يتعلق بتغيرات حساسة أراد الأمير أن يشرها لتعزيز طموحاته. وتكشف الرسائل أن الأمير حمزة تحدث باللغة الإنجليزية عن التفكير في خطوته التالية. ويقول الأمير في إحدى المحادثات "ما أحتاج إليه الآن هو نصيحة فهذه القرارات تحتاج ردودا مدروسة جيدا". ونصحه عوض الله بعدم نشر تغريدة كان يقول فيها إن الأردن على شفا "ثورة الفقراء" لأن ذلك قد يلفت إليهما الأنظار.

ويحاكم عوض الله الذي كان موضع ثقة العاهل الأردني بتهمة دعم طموحات ولي العهد السابق لكي يحل محل الملك على عرش المملكة. ويقول مسؤولون والنيابة العامة في الأردن إن عوض الله والشريف حسن بن زيد، صديق الأمير حمزة وأحد أفراد العائلة المالكة من غير ذوي الشأن والذي يحاكم أيضا، ساعدا الأمير في استغلال الغضب الشعبي من سوء إدارة الاقتصاد والفساد لحشد التأييد له "كبدل" للملك. وقد رد الأثنان بنفي التهم المنسوبة إليهما. ويقوم جانب كبير من قضية النيابة على رسائل عبر الإنترنت تم رصدها وتسرّبت إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

عبدالله الثاني، للحضور كشاهد، كاشفا عن طلب "25 شاهدا منهم الأمير حمزة". غير أن مصادر قضائية قالت إنه من المستبعد أن توافق المحكمة على الطلب. وبدأت المحاكمة الأسبوع الماضي خلف الأبواب المغلقة، وقالت السلطات إن الجلسات سرية نظرا لحساسية القضية. ويعتقد مراقبون أردنيون أن حضور الأمير حمزة لشهادة للشهادة أمر ضروري لإزالة الغموض عن القضية وأن من حق الأردنيين أن يسمعوهم ويفهموا ما جرى، بدل اختفائه التام الذي يزيد من الشكوك والإشاعات وهو أمر يربك مساعي الإصلاح التي يسعى لها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

وقال المحلل السياسي الأردني مالك العثماني "من الأهمية بمكان وضع الأمير حمزة في سياق كموطن له حقوقه الدستورية وأولها حق الدفاع عن نفسه أمام كل ما قيل أو يقال، وهو الإجراء الأكثر عدالة في دولة يكتب رأسها الملك نفسه في ورقته النقاشية السادسة عنوانا نصه سيادة القانون أساس الدولة المدنية". وأضاف العثماني في تصريح لـ"العرب"، "وإن قدم البعض حجة تميز أو تمايز الأمير بمقتضيات قانون الأسرة الحاكمة لعام 1937 لغاية إقصائه عن أي مساعلة قانونية أمام القضاء، فإن دستور عام 1952 المعمول به الآن هو لاحق للقانون الذي صدر في عهد الإمارة، كما أن الدستور دوما يعلو فوق القانون، والدستور الأردني يضمن براءة المتهم حتى تثبت إدانته، وأيضا فالأردنيون أمام القانون سواء".

وكان الأمير حمزة أخو الملك قد تفادى التعرض للعقاب بعد أن تعهد بالولاء للملك ونزع بذلك فتيل الأزمة.

وشدد العثماني على أن هذا "ليس انحيازًا لطرف على حساب طرف في أزمة قانونية، بل هو انحياز لطرف المواطن الذي من حقه أن يرى نموذجًا واقفا في قضاء اهتزت موازين عدالته، وصار عنوانا لغياب السلطة القضائية التي رسمها الدستور بدقة لا مزاجية فيها ولا انحيازات بإملاءات سياسية أو تحت ضغط شعبي".

وأكد على أن الأمير مهما كانت مطالبته الإصلاحية إلا أنه خالف الدستور والقانون إن صح ما نسب إليه من تسجيلات واتهامات "غير رسمية حتى الآن" وهو مطالب لا بالدفاع عن نفسه وحسب كحق شخصي له مكتول بالدستور، بل ومطالب بالتوضيح وقد أثار كل هذا الضجيج حوله.

عمان - ينتظر الأردنيون ما إذا كانت المحكمة ستطلب شهادة الأمير حمزة بن الحسين استجابة لطلب محامي الدفاع عن المتهمين في قضية الفتنة باسم عوض الله رئيس الديوان الملكي السابق، والشريف حسن بن زيد أحد أفراد الأسرة المالكة.

ووصفت مصادر سياسية أردنية شهادة الأمير حمزة بـ"الورطة" فإن استدعته المحكمة مشكلة وإن لم تستدعه مشكلة أخرى، لافتة إلى أن السلطات نجحت في تطويق أزمة ولي العهد الأسبق حين توصلت إلى صيغة تخرجه فيها من القضية على أن يتوقف عن الكلام ويختفي عن الأنظار لما لظهوره وكلامه من تأثير قد يعيق حرص السلطات على تطويق القضية.

وأشارت إلى أن ظهور الأمير حمزة أمام هيئة المحكمة في هذا الوقت ولو كشاهد قد يعيد الجدل من جديد بشأن الأزمة السياسية والاقتصادية وينتج مشاعر الغضب ويزيد من إحراج السلطات التي تحاول عبر لجنة إصلاح المنظومة السياسية أن تنسى الناس ما حث بقضية "الفتنة" من تاويلات وإشاعات.

وانخرط الشارع الأردني في مناقشة شرعية داخل الأسرة المالكة وكيفية تعيين ولي العهد وإقالة آخر، وهو أمر كان يتم في السر ويتم تطويق حيثياته وردود الفعل عليه من وراء الستار.

وعبرت المصادر نفسها عن توقعها بانفساد شهادة ولي العهد السابق خطة السلطات في تحييده عن القضية، وقد تحوله من جديد إلى بطل في نظر الأردنيين، كما أن رفض شهادته سيؤدي من الشكوك في كون القضية ليست مؤامرة ولا خطة انقلاب، ولكن خطوة استباقية من السلطات لإسكات موجة النقد ضد أداء الحكومة.

وقال المحامي محمد العفيف الربيع إن الأمير حمزة من بين الشهود الذين سيطلب منهم فريق الدفاع عن عوض الله، والذي يحاكم بتهمة التحريض على زعزعة استقرار المملكة، الحضور للإدلاء بشهاداتهم.

وأضاف أن القرار يعود إلى المحكمة بشأن دعوة الأمير حمزة، الأخ غير الشقيق للملك

مالك العثماني

الأمير حمزة مطالب بالدفاع عن نفسه وتوضيح حقيقة ما جرى



تغيير التاريخ لا يكفي أردوغان بل تغيير الجغرافيا أيضا

خلال التاريخ الطويل لحكم القبائل التركية. ويعبر مراقبون عن اعتقادهم أن ما يهم أردوغان في مشروع قناة إسطنبول هو تقليد مشاريع أوروبية ناجحة والإيحاء بأن بلاده لا تقل قدرة على تنفيذ المشاريع العملاقة. وقال الرئيس التركي "نرى أن هذا المشروع سيقدم مساهمة كبيرة في حل مشكلات إحدى أكبر مدن العالم وإنقاذ مستقبلها مثل حركة المرور في البوسفور والتأهب للزلازل". وأشار إلى أنه وضع حجر الأساس لأول جسور قناة إسطنبول، لبدء فعليًا تنفيذ المشروع بعد اكتمال مرحلة دراسة وإعداد المشروع.

المواقف التي سعت للانقلاب على قيم المجتمع من بينها معارضة الحق في الإجهاض وتناول الكحول واعتبار أن دور المرأة الأساسي هو الإنجاب. وبذل الرئيس التركي كل ما في وسعه لإعادة ربط تركيا بتاريخها الإمبراطورية العثمانية واتخاذ هذا التاريخ منصة للدخول في معارك مع دول الجوار العربي وأوروبا حاليًا باستعادة التمدد العثماني في سوريا والعراق وشمال أفريقيا ودول البلقان وآسيا الوسطى. وضمن هذا المسار دعم أردوغان المسلسلات التي يتم إعدادها بهدف التغني بالتاريخ العثماني وتبرير الغزو والمذابح التي طالت شعوبًا في المنطقة

بناء مسجد كبير في ساحة تقسيم في ذكرى احتجاجات 2013 في تحدٍ للشباب والقوى المدافعة عن هوية تركيا العلمانية.

ولم يخف أردوغان، منذ صعوده إلى السلطة كرئيس وزراء في 2003، رغبته في الانقلاب على هوية الشعب التركي الموارد على القناة بينما تكافح تركيا عليها الفكر المحافظ والمتشدد، وتضمنت خطباته الكثير من



أكرم إمام أوغلو

إنفاق الموارد على قناة إسطنبول بينما تكافح تركيا البقاء، يحذر العقل

الذين يقولون إنها ستتسبب في أضرار بيئية بالغة وتلوث موارد المياه العذبة حول المدينة التي يبلغ عدد سكانها 15 مليون نسمة.

ويعد عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو من حزب المعارضة الرئيسي من بين أشد منتقدي المشروع، وقال إنفاق الموارد على القناة بينما تكافح تركيا تقضي فايروس كورونا "محيز للعقل". ويقول مراقبون أترك إن أردوغان يعمل على تخليد اسمه بتنفيذ مشاريع كبرى بقطع النظر عن نتائجها ومدى فائدتها بالنسبة إلى الأتراك، مشيرين إلى تغيير معالم تاريخية مثل كنيسة آيا صوفيا وتحويلها إلى مسجد وللعجب على المشاعر الدينية في ذلك، وكذلك

وقال أردوغان "تركيا ستنفذ مشروع قناة إسطنبول كباقي المشاريع والأعمال الخدمية التي نفذت رغمًا عن حزب الشعب الجمهوري (المعارض)".

وتقول الحكومة التركية إن المشروع يهدف إلى حماية النسيج التاريخي والثقافي لضيق البوسفور وزيادة أمن الملاحة وحركة السفن فيه وتقليل الضغط عليه، وتشكيل ممر مائي دولي جديد، وإنه من المخطط إنشاء مدينة حديثة مقاومة للزلازل على ضفتي القناة وفق أسلوب العمارة الأفقي. لكن مثل غيرها من مشروعات البنية التحتية الكبرى التي جرى الاضطلاع بها خلال حكم أردوغان المستمر منذ 18 عامًا، تغير القناة انتقادات من أولئك

إسطنبول - أظهر إصرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الضي عندما في مشروع قناة إسطنبول، بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا المشروع وتأثيراته على البيئة، أنه مستمر في تغيير كل شيء في تركيا بدءًا بالتاريخ وصولًا إلى الجغرافيا لخدمة صورته.

وأكد أردوغان أن قناة إسطنبول المائية ستكون مشروعًا لإنقاذ مستقبل المدينة، وستساهم بشكل كبير في حل مشكلات حركة السفن على البوسفور فضلًا عن التأهب للزلازل. جاء ذلك في كلمة ألقاها أردوغان خلال مشاركته في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الأربعاء في العاصمة أنقرة.